توطين أهداف التنمية المستدامة في إجراءات التخطيط التنموي الاستراتيجي: دليل التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية كحالة دراسية

Localizing Sustainable Development Goals in Strategic Development Planning Procedures. Case Study: Local Development Planning Manual for the Palestinian Cities and Towns

محمد اعطير[1]، إيهاب حجازي[2،*]، صالح قنازع[2]، سامي زيد الكيلاني[3]، أمجد عيسى[4]

Mohammed Itair[1], Ihab Hijazi[2], Saleh Qanazi[2] Sami Zaidalkilani[3] & Amjad Issa[4]

[1]جامعة ليل، فرنسا. [2]قسم هندسة التخطيط العمراني، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين. [3]قسم الخدمة الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين. [4]قسم الهندسة المدنية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

[1] University of Lille, France. [2]Department of Urban Planning Engineering, An-Najah National University, Nablus, Palestine. [3]Department of Social Work, An-Najah National University, Nablus, Palestine. [4]Department of Civil Engineering, An-Najah National University, Nablus, Palestine

*الباحث المراسل: eehab@najah.edu

تاريخ التسليم: (2022/2/1)، تاريخ القبول: (2022/11/21)

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توطين أهداف التنمية المستدامة في التخطيط التنموي المحلي الفلسطيني. ومن أجل ذلك قدمت الدراسة منهجية تتضمن آليات مقترحة لتوطين تلك الأهداف وغاياتها المشتقة في التخطيط التنموي للمدن والبلدات الفلسطينية لربطه بالتنمية العالمية، إضافة إلى اقتراح منهجية تتضمن مجموعة من الأدوات التقنية لدعم وضمان التنفيذ المتكامل لجداول الأعمال العالمية على المستوى المحلي. تقترح هذه الآلية تعديلات على الإجراءات الحالية المتبعة في عملية التخطيط في السياق الفلسطيني وتبني أدوات جديدة يختص كلٌّ منها بمرحلة محددة، بشكلٍ يمكن تطبيقه وفقاً للاحتياجات والمطالب الفردية لكل تجمّع بعينه. وقد شملت الآليات المقترحة تعديلات على عناصر وخطوات المراحل الخمس التي يتضمنها الدليل الفلسطيني للتخطيط التنموي الاستراتيجي المحلي. كما شملت الدراسة تطبيق المنهجية المقترحة على حالة دراسية هي الخطة الاستراتيجية التنموية لمدينة نابلس. وفي ضوء ما تم التوصل إليه في الدراسة،

تم تقديم عدد من التوصيات لصناع القرار للأخذ بها من أجل توطين أهداف التنمية المستدامة في التخطيط التنموي الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: أهداف التنمية المستدامة، الخطط المحلية، الخطط التنموية الاستراتيجية، التخطيط العمراني.

Abstract

This study aimed to localize the Sustainable Development Goals (SDGs) in the Palestinian development goals on local level. For this purpose, the study adopted a methodology that includes proposed mechanisms to localize these goals and their derived objectives in the development planning of Palestinian cities and towns to link it to global development. In addition to a proposal for a methodology that includes a set of technical tools to support and ensure the integrated implementation of global agendas at the local level. This mechanism proposes modifications to the current procedures used in the planning process in the Palestinian context and the adoption of new tools, each of which is specific to a specific stage, in a way that can be applied according to the individual needs and demands of each particular community. The proposed mechanisms included modifications to the elements and steps of the five phases included in the Palestinian Guide to Local Strategic Development Planning. The study also included the application of the proposed methodology to a case study, the strategic development plan for the city of Nablus. In light of the findings of the study, a number of recommendations were presented to decision-makers to take in order to localize the sustainable development goals in Palestinian development planning on local level.

Keywords: Sustainable Development Goals (SDGs) Local Plans, Strategic Development Plans, Urban Planning.

المقدمة

يشهد العالم اليوم نمواً حضرياً متسارعاً لا مثيل له، فلأول مرة في التاريخ البشري، يتجاوز عدد سكان الحضر سكان الريف، حيث يعيش اليوم حوالي 55% من سكان العالم البالغ عددهم حوالي 7.7 مليار نسمة في المدن، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتصل 68% بحلول العام

2050 (UN-DESA 2018). وبالرغم من الأثر الإيجابي الكبير الذي يلعبه هذا التحضر بشكل عام في القضاء على الفقر والارتقاء بالمجتمعات البشرية، حيث تساهم المدن بحوالي 80% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي (Grubler and Fisk 2014)، إلاّ أن هذا النمو الكبير يضع المساحات الحضرية والموارد البيئية تحت الضغط، ويشكك في جودة الخدمات المقدمة للأجيال الحالية، ويهدد حصة الأجيال القادمة منها، خاصة إذا غاب التخطيط السليم الذي يضع نصب عينيه الاستدامة بأركانها الأساسية الثلاث: الاجتماعية والبيئية والاقتصادية (Gaigbe-Togbe 2015, UN-DESA 2019, UN-HABITAT 2011, Orimoogunje, *et al*. 2011).

وأمام كل هذه التغيرات الدراماتيكية والمتسارعة التي تواجهها مجتمعاتنا اليوم، خاصة فيما يتعلق بالتغيرات المناخية الحاصلة، كان لا بد من تحرك عالمي واسع، والذي تمثل في عقد مؤتمر عالمي في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية في العام 1992، والذي عرف بقمة الأرض أو قمة ريو. وقد سعت الأمم المتحدة من خلال ذلك المؤتمر إلى مساعدة الحكومات على إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية، وإيجاد السبل الكفيلة لوقف تدمير الموارد الطبيعية وتلوث الكوكب. وقد تتابعت الجهود الأممية في هذا الاتجاه، وكان من أهمها الإعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية في العام 2000 (Millennium Development Goals- MDGs) للفترة 2000 حتى 2015، والتي تضمنت ثمانية أهداف أساسية اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة -البالغ عددها آنذاك 191 دولة - على السعي من أجل بلوغها بحلول العام 2015، وقد حثت الأمم المتحدة من خلالها القيادات العالمية على مكافحة الفقر والجوع والأمراض والأمّية وتدهور البيئة والتمييز الممارس ضد المرأة (Britannica 2021, MDG Gap Task Force 2015) . واستمرت الجهود العالمية بعد ذلك من خلال عدد من الفعاليات الهادفة إلى إلى حماية الكوكب وتحقيق الاستدامة، كان من أهمها الإعلان عن وثيقة أهداف التنمية المستدامة للفترة 2015 – 2030 (Sustainable Development Goals- DDGs)، إضافة إلى فعاليات أخرى تصب في الاتجاه ذاته مثل اتفاقية باريس للمناخ -2015، وخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية المستدامة-2015، وإطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، والخطة الحضرية الجديدة-2016 (New Urban Agenda-UNA) والتي وضعت لمواجهة التحديات الحضرية وتعزيز التحضر المستدام من أجل التنمية المستدامة

وحتى تبلغ هذه الفعاليات أهدافها المنشودة، ينبغي توطينها من خلال التنفيذ على الأرض من قبل جميع المستويات الحكومية للبلدان التي صادقت عليها واعتمدتها، وفي مقدمتها أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي اعتمدت من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في العام 2015، والتي تُعرف أيضاً باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030 (UN-DESA, Sustainable Development Knowledge Platform 2015)، حيث تتضمن أهداف التنمية المستدامة (17) هدفاً إضافة إلى (169) غاية تغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية المستدامة والتي اشتملت على: القضاء على الفقر والجوع، وتحسين الصحة والتعليم، وجعل المدن

أكثر استدامة، ومكافحة تغير المناخ، وحماية المحيطات والغابات. وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، إلا أن الحكومات تأخذ زمام ملكيتها وتضع أطراً وطنية لتحقيقها، وهي بالتالي من يتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المنجز واستعراضه، ويتطلب هذا جمع بيانات نوعية يسهل الوصول إليها في الوقت المناسب، مما يجعل المتابعة والاستعراض على المستوى الوطني والإقليمي تستند إلى التحليلات التي تجري على الصعيد المحلي، وبما يساهم في الاستعراض والمتابعة على المستوى العالمي ومن الجدير ذكره أن دور الهيئات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية يتجاوز الهدف رقم (11) المتعلق ببناء المدن المستدامة وغاياته، حيث أن جميع أهداف التنمية المستدامة لها أهداف ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالعمل اليومي للإدارات المحلية والإقليمية، ولذلك ينبغي النظر إلى الهيئات المحلية ليس فقط كمنفذ للقرارات وإنما كصانع للأهداف ومحفز للتغيير للأفضل، وذلك من خلال ربط أهداف التنمية العالمية بالمجتمعات المحلية. وقد بين العديد من الدراسات أن ما يصل إلى 65% من أهداف التنمية المستدامة تعتمد على الإجراءات التي تتخذها الحكومات المحلية، والتي تحتاج إلى مواءمة أنشطتها مع جداول الأعمال العالمية، ولكن في كثير من الأحيان تفتقر الحكومات المحلية إلى الدعم اللازم للقيام بذلك، مما يملي ضرورة دعم العاملين على المستوى المحلي بتقديم الإرشادات التي يحتاجونها في تنفيذ الأجندات العالمية بطريقة متكاملة على صعيد المدن.

وقد سعت وزارة الحكم المحلي الفلسطينية إلى تطوير منهجية التخطيط في فلسطين والارتقاء بأدوات التخطيط التنموي المحلي، حيث تم في الفترات السابقة تطوير سياسة التخطيط التنموي المحلي وأدلتها، والتي تأخذ بعين الاعتبار جوانب التنمية المستدامة، وقد تم توزيعها على أربعة قطاعات رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية وبنى تحتية، إضافة لقطاع الحوكمة (وزارة الحكم المحلي، دليل التخطيط التنموي المحلي 2017). وبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من قبل الوزارة في تعزيز مفاهيم الاستدامة في عمل الهيئات المحلية من خلال أدلة التخطيط، إلا أن هناك فجوة واضحة بين الهدف العام للأدلة بتعزيز الاستدامة من جهة والأدوات المقترحة لذلك من جهة أخرى. عند النظر إلى دليل التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية، نلاحظ وجود حوالي 24 أداة رئيسية لإعداد الخطط الاستراتيجية، جميعها تفتقر إلى الإتصال بأهداف التنمية المستدامة، فلا يوجد هنالك أدوات لتعريف هذه الأهداف العالمية محلياً، أو أدوات لرفع وعي أصحاب المصلحة وممارسي التخطيط المشاركين في إعداد الخطط، أو أدوات لتقييم الوضع الحالي أو الإنجاز في الخطط السابقة في ضوء أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها. وقد تمت كتابة هذه الدراسة من منطلق فهم وإدراك الفجوات الموجودة بهدف نقل أهداف التنمية المستدامة إلى الممارسة التخطيطية، وبالتالي توطين أهداف التنمية المستدامة في المناطق الحضرية -والريفية- في فلسطين، وذلك من خلال ربط إطار التخطيط التنموي المحلي، والذي يعتبر منهجية خاصة بالتخطيط في فلسطين، بأهداف التنمية المستدامة العالمية عبر مجموعة أدوات تقنية ومنهجية تتكامل مع مراحل وخطوات دليل التخطيط التنموي المحلي.

كما تعمل هذه الدراسة على المساعدة في دمج وتكييف الأدوات الموجودة في دليل التخطيط التنموي المحلي لتحقيق استخدام أأكثر فعالية لربط عملية التخطيط المحلي بالأجندة العالمية، وذلك من خلال:

- إدراك أهمية جداول الأعمال العالمية للتنمية المحلية، وتقييم التنمية المحلية في ضوء أهداف الاستدامة العالمية.
- تقديم أدوات لربط وتحليل وتحديد الاحتياجات المحددة بدليل التخطيط التنموي المحلي للعمل على مستوى المدينة بالأجندة العالمية.
- المساعدة في تطوير وتحديد أولويات واضحة (برامج ومشاريع تنموية) مرتبطة بالأجندة العالمية وتحديد وتعبئة الجهات الفاعلة والموارد ذات الصلة للتنفيذ.

أخيراً، تتكون هذه الدراسة من ستة أجزاء رئيسية، وهي: المقدمة، الإطار النظري، منهجية العمل، النتائج، المناقشة، والاستخلاص والتوصيات.

الإطار النظري

تعود صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة إلى تقرير لجنة برونتلاد (Brundtland Commission) عام 1987، والذي عرف باسم مستقبلنا المشترك (Our Common Future)، حيث عَرف التقرير التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، وقد اقترن هذا التعريف بأبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية، بل وحتى ديموقراطية وحقوقية، ويعتبر هذا التقرير حجر الأساس لإعلان ريو في العالم 1992 الذي انطلقت من بعده المبادرات الدولية بشكل واضح لتحقيق التنمية المستدامة (Brundtland Commission 1987)، وقد أصبح مفهوم الاستدامة أساسياً في الكثير من أدبيات التنمية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، كما ينعكس ذلك في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقارير التنمية الإنسانية العربية التي توصف بأنها تستهدف مقرِّري السياسات وقادة الرأي ومنظمات المجتمع المدني الملتزمين بالتنمية الإنسانية المستدامة في المنطقة (AHDR-Arab Human Development Report).

بالرغم من وجود عدد كبير من التعريفات المتعلقة بالتنمية المستدامة، انطلاقاً من البعد الذي ينطلق منه هذا التعريف، الأبعاد الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، إلا أن ما يجمع كل تلك التعريفات هو الدعوة إلى تحقيق التوازن بين ازدهار المجتمعات الانسانية والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان حاجات الأجيال القادمة (فرحاتية 2018).

تعتبر أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals-SDGs) والتي ذكرت في التقرير الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول/سبتمبر 2015 بعنوان "تحويل عالمنا: أجندة 2030 للتنمية المستدامة"، هي المرجعية الأساسية في تعريف الاستدامة، وتتكون من 17 هدفاً رئيسياً و169 غاية موزعة على تلك الأهداف الرئيسية، وتغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية (United Nations 2015).

هذا وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة يتم تبنيها وتقييمها على المستوى الوطني، إلا أن العمل بها وتحقيقها غالباً ما يكون على المستوى المحلي، لذلك ظهرت الحاجة دوماً إلى إيجاد طرق وخطط لتبني تلك الأهداف على المستوى المحلي، ورصد الموارد اللازمة لتسريع عملية تنفيذها، وهذا بدوره يستلزم تعهداً جاداً من الدولة بتقديم إطار ومنهجية قانونية وأدواتيه ومالية لتوطين أهداف الاستدامة، مع ضمان تحقيق تناغم سياسي بين تلك الأهداف العالمية والأهداف الوطنية (Oosterhof 2018).

تعتبر الهيئات المحلية بشكل عام، والبلديات بشكل خاص، الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية المحلية، فهذه الجهات هي التي تنظم العلاقات بين أصحاب المصلحة المختلفين في المجتمع من منظور تنموي، وهي كذلك الجهات التي تحدد أنواع وأشكال الأنشطة الاقتصادية والتنموية والبيئية في نطاق نفوذها، وذلك من خلال برامج التخطيط المكاني بمختلف أشكالها (أبو سمرة 2006).

ومن البديهي أن تلعب البلديات دوراً بارزاً في تبني وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولكن تحقيق ذلك يستلزم عملية متكاملة تتضمن مبدأ المشاركة الذي لا يأخذ أبعاده الحقيقية إلاّ من خلال إشراك فئات واسعة من المجتمع، وكذلك مبدأ الحوكمة السليمة واللامركزية في الممارسات السياسية (الراجحي 2018)، كما وتستلزم هذه العملية أيضاً دمج ممنهج للأهداف والرؤى المحلية في ضوء الأهداف العالمية وذلك من خلال إطار وأدوات ممنهجة وواضحة للعمل (Krantz and Gustafsson 2021).

إن تبني وتطبيق ما جاءت به أهداف التنمية المستدامة ينطوي في كثير من الأحيان على إحداث تغيرات جذرية في آلية عمل الهيئات المحلية، ولعل سبب بطء تطبيق هذه الأهداف في كثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بل وأحياناً فشلها، يعود إلى عدم إجراء تلك التغيرات في هيكلية وأدوات التخطيط المتبعة (Reddy 2016)، فتبني وتطبيق هذه الأهداف يستدعيان عملية تسمى التوطين. ويعتبر تقديم إطار شامل وممنهج من أهم الجوانب التي يجب على الباحثين وممارسي التخطيط أخذها في الاعتبار خلال هذه العملية، إذ إن ذلكيمكّن من جمع أصحاب المصلحة المختلفين وضمان تحقيق التوازن بينهم من خلال إيجاد حوكمة متكاملة ومبادئ شراكة مجتمعية واقتصادية وبيئية مناسبة، وجمع كل ذلك في ضوء أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها (Valencia, *et al*. 2019).

وقد تم تطبيق هذه المنهجية في كثير من مناطق العالم التي تعاني من مشاكل في البيئة الحضرية وعملية التخطيط المكاني، فقد ظهرت عدة تجارب ناجحة في هذه المجال، مثل تجربة البلدات في بلدان أوروبية كالسويد والنرويج وألمانيا، والتي أحرزت تقدماً مميزاً نحو ربط أهداف التنمية المستدامة بعملية التخطيط، فوفقاً للتقرير الإقليمي الأول الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة الصادر في العام 2020، فقد استطاعت هذه الدول الوصول إلى نتائج مبهرة ووقد تطلب ذلك مجهودات كبيرة من أجل تحقيقه.

تعتبر فلسطين من الدول المشاركة والمتعهدة بتبني وتنفيذ الأهداف العالمية للاستدامة 2030، وفي إطار سعيها لذلك حققت تقدماً لا بأس به في مجالات مختلفة وبدرجات متفاوتة، فوفقاً لتقرير

الاستعراض الطوعي لدولة فلسطين حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 الصادر في العام 2018، فإن هناك مؤشرات تقدم عالية في بعض القطاعات كالصحة والتعليم، بينما كان التقدم محدوداً في كثير من القطاعات الأخرى، لا سيما تلك المتعلقة بالاقتصاد والعنف ضد المرأة والبيئة والمدن (دولة فلسطين 2018)، وقد عزا التقرير في غالبية المواضع سبب التدهور في تلك القطاعات إلى الاحتلال الإسرائيلي وممارساته بشكل أساسي، ولكن بالرغم من هذه الحقيقة إلاّ أن هناك أسباباً أخرى لا تقل أهمية، وعلى رأسها غياب إطار لتنفيذ ومتابعة هذه الأهداف على المستوى المحلي، فالعمل بهذه الأهداف ومتابعتها ما زال مقتصراً على السياسات العامة والعبارات الفضفاضة والمستويات الوطنية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة 2020)، وغالباً لا يتم الرجوع لها أو لغاياتها أو لمؤشراتها خلال العمل على الخطط المحلية، سواء ما تعلق منها بالبيئة الحضرية أو الطبيعية، وهذا بدوره يجعل عملية التوطين لا تتعدى كونها مراقبة لتدهور الحالة بدلاً من الارتقاء بها.

تتم العملية التنموية الفلسطينية ضمن سياق معقد عنوانه الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الدائمة بما فيها الإغلاقات وتقطيع التواصل بين أجزاء الأراضي الفلسطينية والسيطرة الفلسطينية المحدودة على الأرض والموارد في هذه المناطق. يعيش معظم سكان الأراضي الفلسطينية في المناطق الحضرية الخاضعة للسيادة الفلسطينية والتي تشمل المدن الرئيسية، حيث تزداد الكثافة السكانية، وفي الأرياف. يمثل التحضر السريع أحد أكبر التحديات التي تواجه استدامة التنمية في فلسطين، ويشكل ذلك أحد أهم الأسباب التي تؤثر على جودة الحياة داخل التجمعات العمرانية في الحضر والريف، فقد بلغت نسبة سكان الحضر في الأراضي الفلسطينية بما يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 77%، في حين يتواجد 15% من السكان في الريف و8% في المخيمات، إذ بلغت الكثافة السكانية نحو 794 فرداً/كم^2 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018). وضمن هذا الوضع فإنه على المدن أن تنظر إلى التنمية الحضرية من خلال عدسات متعددة مثل التخطيط والتصميم والاقتصاد الحضري والإسكان والخدمات والحوكمة عند قيامها ببناء وتصميم استراتيجيات ومناهج شاملة ومجهزة للمستقبل، وينبغي أن يسير هذا جنباً إلى جنب مع فهم الروابط بين مختلف القطاعات وتعزيز أوجه التآزر لدعم الحكومات المحلية والممارسين أثناء التخطيط لتنمية مدنهم.

تعتبر وزارة الحكم المحلي في فلسطين الوزارة المسؤولة بشكل رئيسي عن التنمية الحضرية والريفية في فلسطين، فهي المرجعية الأساسية للهيئات المحلية في فلسطين، وتهدف حسب رؤيتها المعلنة إلى تحقيق التنمية المستدامة والحكم الرشيد، كما وتهدف إلى تمكين الهيئات المحلية بقدرات مؤسساتية فاعلة ورفع كفاءة عملها (وزارة الحكم المحلي 2021). وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الوزارة في سبيل ذلك، من خلال إصدار عدد من الأدلة والأدوات الرامية إلى تحقيق تلك الرؤية والغايات، مثل دليل التخطيط العمراني (2013) ودليل التخطيط التنموي (2017)، إلاّ أن هذه الأدوات ما زالت تفتقر إلى الارتباط المدروس والممنهج بأهداف التنمية المستدامة، بالرغم من تكرر ذكر كلمة الاستدامة كغاية ورؤية في عدد كبير من هذه الأدوات. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتقدم رؤية ومنهجية متكاملة في توطين أهداف التنمية المستدامة في ممارسات التخطيط

التنموي للهيئات المحلية من خلال اقتراح مجموعة من الأدوات التي يمكن استخدامها والاعتماد عليها من خلال البناء على ما هو موجود حالياً، ومن ذلك من خلال دراسة هذا الوضع في الحالة التي تم اختيارها كحالة دراسية: مدينة نابلس.

منهجية العمل

تتمثل المنهجية المقترحة في مراجعة المحتوى لكل من دليل التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية، الذي تمت الإشارة إليه أعلاه، وتحليل تجربة بلدية نابلس في وضع الخطة الاستراتيجية التنموية للمدينة، وذلك كله من منطلق دراسة هذه التجربة في توطين أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. وهذا التحليل سيقود كما أشير في أهداف الدراسة إلى وضع منهجية مقترحة لهذا التوطين. الشكل (1) يمثل المنهجية المتبعة.

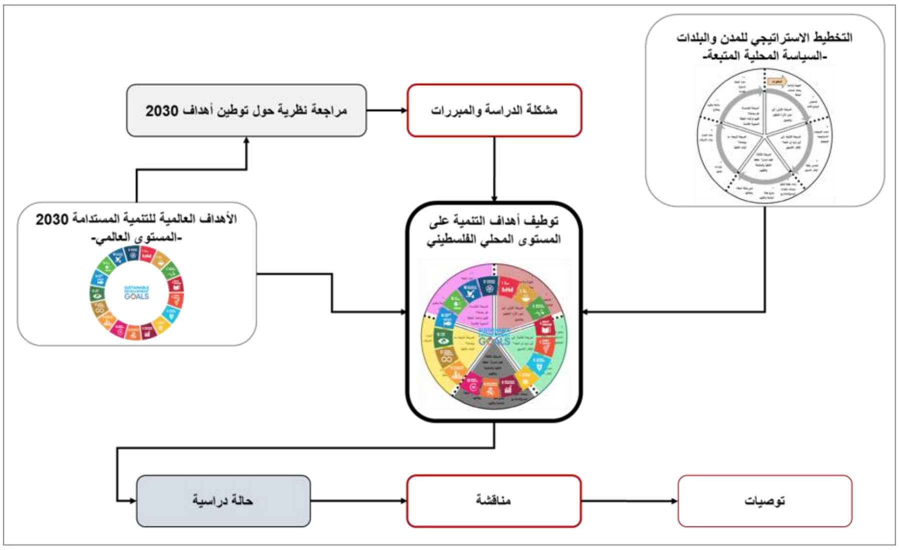

شكل (1): المنهجية المتبعة في توطين الأهداف العالمية على المستوى المحلي.

نظرة في دليل التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية

تم إعداد واعتماد هذا الدليل من قبل وزارة الحكم المحلي كمرجعية خاصة للتخطيط التنموي الاستراتيجي في فلسطين، وقد لعب دوراً كبيراً منذ إصداره الأول في العام 2013 في إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية لعدد كبير جداً من المدن والبلدات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو يهدف بالدرجة الأولى إلى الإرتقاء بالمجتمع المحلي لقيادة وتنسيق عملية التنمية المحلية من الألف الى الياء ضمن مبدأ المشاركة المجتمعية.

حسب الدليل فإن الإطار الزمني للخطط الاستراتيجية للمدن والبلدات المستهدفة في التخطيط يتوزع على أربع سنوات بما يتماشى مع الفترة القانونية للهيئة المحلية المنتخبة، مع الأخذ بعين

الاعتبار إطار الرؤية التنموية والقضايا الأساسية والتي تمتد عادة لفترة زمنية أطول من ذلك بكثير قد تصل 16 سنة. وتتوزع القضايا الأساسية التي يتم تحديدها عبر المشاركة المجتمعية حسب الأولوية، بحيث تدرج الأعلى أولوية على السنوات الأربع الأولى ضمن خطة عنوانها خطة التطوير والاستثمار الاستراتيجية (Strategic Development & Investment Plan-SDIP)، مع الحفاظ على القضايا الأقل أهمية لتدرج في الخطط الاستراتيجية المتعاقبة ضمن إطار 16 سنة. وتتوزع أنشطة الخطة على السنوات الأربع بحيث تتم عملية مراجعة وتقييم تنفيذ الخطة سنوياً.

يوضح الشكل رقم (2) المراحل الأساسية الخمس المذكورة في دليل التخطيط التنموي، وتشمل كل مرحلة عدة خطوات، يصل عددها في الدليل ككل إلى إحدى عشر خطوة، ولتحقيق كل خطوة هناك 24 من الأدوات والأنشطة المقترحة.

نبذه عن المراحل

نقدم فيما يلي وصفاً موجزاً لكل من المراحل الخمس للدليل، متجنبين الوصف التفصيلي، إذ أن تحليل الدليل ومراحله في ضوء أهداف التنمية المستدامة سيتطرق إلى التفاصيل اللازمة من أجل ذلك.

المرحلة الاولى: أين نحن الآن؟ تنظيم وتحليل

تعتبر هذه المرحلة اللبنة الأساسية في التخطيط التنموي الاستراتيجي المحلي، حيث يتم فيها عقد اللقاء التوجيهي وتنظيم فريق التخطيط الأساسي ولجان المجالات التنموية المختلفة، وتنظيم ورشات عمل خاصة بمشاركة أصحاب العلاقة الذين تم تحديدهم يتم من خلالها الخروج بتقرير تشخيصي للمجالات التنموية الأربع الرئيسية المحددة في الدليل وهي: البيئة والبنى التحتية، تنمية الاقتصاد المحلي، التنمية الاجتماعية، الإدارة والحكم الرشيد. (انظر الشكلين م1 وم2 في الملحق1)

المرحلة الثانية: إلى أين نريد أن نتجه؟ الإطار التنموي

تعتبر البوصلة الموجهة لعملية التخطيط في المراحل اللاحقة، حيث يقوم فيها فريق التخطيط الأساسي ولجان المجالات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي بإعداد وثيقة الإطار التنموي التي تتضمن الرؤية، والأهداف، والقضايا التنموية مرتبة حسب أهميتها، والبرامج التنموية اللازمة لهذه القضايا وتكلفتها التقديرية. (انظر الشكل م3/الملحق1)

المرحلة الثالثة: كيف نصل؟ خطط التنفيذ والمتابعة والتقييم

تعتبر هذه المرحلة الأكثر أهمية إذ تصاغ فيها مكونات البرامج والمشاريع بشكلها النهائي من خلال إعداد الخطة الرباعية والخطة السنوية للتجمع، ويتم فيها كذلك وضع خطة متابعة وتقييم للخطة. وعند نهاية هذه المرحلة يتم عرضها على ممثلي المجتمع المحلي لمناقشتها وإقرار صيغتها النهائية بحيث تصبح استجابة لاحتياج التجمع وانعكاساً لتطلعاته من الخطة. وتختتم هذه المرحلة بتبني وثيقة الخطة وإطلاقها. (انظر الشكل م4/الملحق1)

المرحلة الرابعة: ما يوصلنا؟ آليات التنفيذ

تشكل هذه المرحلة المحرك الناقل للخطة الاستراتيجية التنموية من النطاق المكتوب إلى أرض الواقع، ففيها يتم تحضير دراسات الجدوى ووثائق العطاءات والبنود المرجعية والمخططات الرئيسية لمكونات البرامج/المشاريع، وذلك في ضوء إعداد خطة التنفيذ السنوية للهيئة المحلية وأقسامها وإقرار موازنتها، كما ويتم في هذه المرحلة السعي إلى حشد الموارد وبناء القدرات مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي والمؤسسات الأهلية والدول والمنظمات المانحة، مما يستلزم تحضير العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم.

المرحلة الخامسة: هل وصلنا؟ تقييم وإعداد الخطة السنوية القادمة

تعد هذه المرحلة حلقة الوصل ما بين نهاية العمل في خطة سنوية معينة والبدء بخطة سنوية جديدة، ففي هذه المرحلة تتم الخطوة الأولى بمتابعة وتقييم تنفيذ الخطة السنوية لتحديد ما تم تحقيقه وما لم يتم من خلال أداة تقييم مستوى الإنجاز السنوي، إضافة إلى التعرف على حالة المشروع وحالة الصرف والجهة الممولة والمنفذة له، والمستوى العام للإنجاز، ويتم ذلك من خلال قياس مؤشرات إنجاز برامج/مشاريع الخطة باستخدام أداة تقييم مستوى التقدم في الخطة التنموية الاستراتيجية الذي يقترحه دليل التخطيط التنموي. (انظر الشكلين م5 وم6/ الملحق1)

يلخص الشكل 2 فيما يلي هذه المراحل

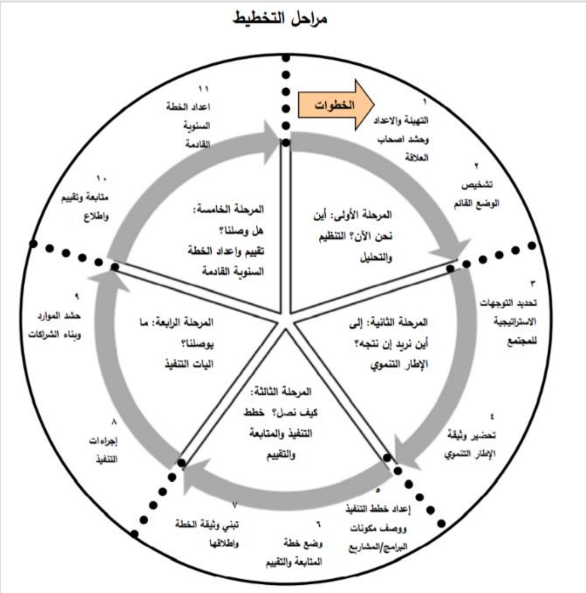

شكل (2): مراحل التخطيط التنموي الاستراتيجي، المصدر: دليل التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية 2017.

التعديلات المقترحة لتوطين أهداف الاستدامة في إجراءات الدليل التنموي المحلي

كما ذكرنا سابقاً، فإن الغاية من هذه الدراسة توجيه التخطيط التنموي المحلي لاحتواء أهداف التنمية المستدامة في التخطيط التنموي المستند إلى الدليل المعتمد من قبل وزارة الحكم المحلي الفلسطينية. وبالتالي تحديد **التدخلات الإجرائية المطلوبة** من أجل ذلك في المراحل الخمس التي يتضمنها الدليل.

المرحلة الاولى: أين نحن الآن؟ تنظيم وتحليل

يركز التطوير في هذه المرحلة على تحسين الوعي بأهداف التنمية المستدامة لدى فريق التخطيط الأساسي وإدماج أصحاب العلاقة بأهداف التنمية المحلية، وتحقيق إدراك وفهم واسع للقضايا والأولويات التي يجب أخذها بالاعتبار وتحديد موقعها الصحيح بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة العالمية، وذلك في الخطوتين المكونتين لهذه المرحلة: التهيئة والإعداد وحشد أصحاب العلاقة، وتشخيص الوضع القائم.

الخطوة الأولى: التهيئة والإعداد وحشد أصحاب العلاقة

تتم هذه الخطوة في ضوء أهداف الاستدامة من خلال نشاط رئيس متمثل في عقد ورشة عمل تحضيرية لفريق التخطيط الأساسي واللجان التنموية للتعريف بأجندة 2030، وتشمل هذه الورشة التعريف بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والغايات المختلفة لكل هدف وأساليب قياس الأهداف، وأهمية توظيفها في الخطة المحلية.

ويتمثل المخرج النهائي الرئيس في هذه الخطوة بقوائم شبه نهائية بأسماء تضم كلا من فريق التخطيط الأساسي، ولجان المجالات التنموية المختلفة، إضافة إلى أصحاب العلاقة مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة وتفاعلهم كأفراد ومؤسسات معها.

وقد تم اقتراح التعديل التالي عليها، وذلك لتحديد وتحليل أصحاب العلاقة ومدى ارتباطهم ووعيهم بأهداف التنمية المستدامة من خلال مقياس لتحديد مدى اهتمام وتأثير الحضور من أصحاب العلاقة على أهداف التنمية المستدامة محلياً كما يظهر في الجدول رقم (1):

جدول (1): أداة تحديد أصحاب العلاقة وارتباطهم بأهداف التنمية المستدامة.

الرقم	اسم الفرد	المؤسسة	القطاع	الارتباط بغايات التنمية المستدامة (رقم هدف التنمية المستدامة)	مدى الاهتمام	مدى التأثير	إمكانية المشاركة في الخطة الحالية (مشارك محتمل /غير مشارك)

الخطوة الثانية: تشخيص الوضع القائم

من المهم ربط هذه الخطوة بأهداف التنمية المستدامة. تتم هذه الخطوة من خلال اجتماع موسع للجان المجالات التنموية لتشخيص الوضع القائم في التجمع العمراني من منظور أهداف التنمية المستدامة وغاياتها لكي يتمكن أعضاء اللجان التنموية وفريق التخطيط من إسقاط تشخيص الوضع القائم على الأهداف التنموية العالمية 2030، ووصف التحديات التي تواجهها المدينة/البلدة من وجهة نظر عالمية تبعاً للأجندة العالمية 2030، وهذا بدوره يهدف إلى التعرف على نقاط القوة والضعف في محاولة لإسقاط ووصف التحديات والإمكانات في نظرة عالمية.

استدعى العمل على هذه الخطوة بعض التدخلات في الأدوات المطروحة في الدليل، بحيث تم اقتراح استبدال الأجزاء المتعلقة بتحليل جذور القضايا وأثرها على المجالات التنموية بأداة مطورة أخرى، كما يمثلها الجدول رقم (2) في الأسفل تحت عنوان تحليل جذور القضايا وأثرها على التنمية المستدامة. وتراعي هذه الأداة تسليط الضوء على أهداف التنمية العالمية عند صياغة المؤثرات الإيجابية والسلبية للقضايا التخطيطية، وعند صياغة القضايا الرئيسية والبحث عن جذور المشكلة بحيث يتم التعرض للغايات المرتبطة بهذه القضايا والبحث في أسباب المشكلة وأبعادها العالمية والمحلية، كما يتم تحديد القضايا التنموية الأساسية ويتم وصفها بارتباطها بأجندة التنمية العالمية.

يتمثل الفرق الأساسي الذي أضافته هذه الأداة عما هو موجود في الدليل بتركيزها على الأثر على أهداف التنمية المستدامة كون قضايا النوع الاجتماعي والبيئة – التي يركز عليها الدليل- متضمنة في الأهداف المستدامة.

جدول (2): أداة تحليل جذور القضايا وأثرها على التنمية المستدامة.

المجال التنموي	القضية التنموية	جذور أسباب القضية	أثر القضية السلبي في حال عدم التعامل معها على مستوى أي من أهداف التنمية العالمية المستدامة	أثر القضية الإيجابي في حال عدم التعامل معها على مستوى أي من أهداف التنمية العالمية المستدامة

وقد تم أيضاً إضافة أداة أخرى لهذه الخطوة كما في الشكل رقم (3). فسعياً لاستكمال فهم الواقع الحالي للغايات التنموية، فقد تم اقتراح تقييم غايات أهداف التنمية المستدامة محلياً من خلال الاستعانة **بزهرة تقييم** صممت خصيصاً لتراعي السياق الفلسطيني وبواجهة إلكترونية سهلة الاستعمال (ملف إكسل)، حيث تحتوي هذه الزهرة على 169 غاية وهي الغايات التابعة لأهداف التنمية المستدامة 2030، حيث تم اختيار أكثر من 80 منها كغايات يمكن تحقيقها على المستوى المحلي وهي الغايات ذات الأعلى أهمية، وترتبط كل من هذه الغايات بهدف تنموي من أهداف التنمية المستدامة، كما في الشكل 4.

وتعتمد **زهرة التقييم** على تصنيف أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بكل منها في المجالات التنموية الأساسية الموجودة في الدليل الفلسطيني التي ذكرت سالفاً. حيث يوجد صفحة خاصة بكل مجال تنموي والتي تشمل جميع الغايات التي يقوم أصحاب العلاقة بتقييم وضعها من خلال إعطائها قيمة تتراوح ما بين 1 -7 حيث تمثل القيمة 1 الوضع السيّء، بينما تمثل القيمة 7 التقييم الأعلى "ممتاز". يتم استخدام هذه الأداة من نشاط يتم فيه توزيع المجموعات حسب المجالات التنموية الرئيسية لتقييم الواقع باستعمال جدول إكسل في ضوء الغايات المختارة والمتعلقة بكل قطاع تنموي لاختيار الأهداف والغايات الأكثر أهمية ليتم العمل عليها في المراحل اللاحقة من عملية التخطيط الاستراتيجي. وبعد النشاط تجمع النتائج ضمن ملف واحد وترتب جميع الأهداف على مقياس القوة والضعف ومناقشة تلك النتائج، وتسجيل أهم الغايات تحققاً وأكثرها سوءاً على مستوى البلدة/ المدينة.

ويساعد هذا التقييم البصري في معرفة الخلل الكامن في المجالات التنموية البيئية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، كما يمكن إعادة استخدام هذا التحليل في نهاية تنفيذ الخطة للتأكد من حصول التغيير في النتائج وقياس التغييرات بشكل دقيق وتحديد ما يمكن العمل عليه للوصول الى التنمية المستدامة.

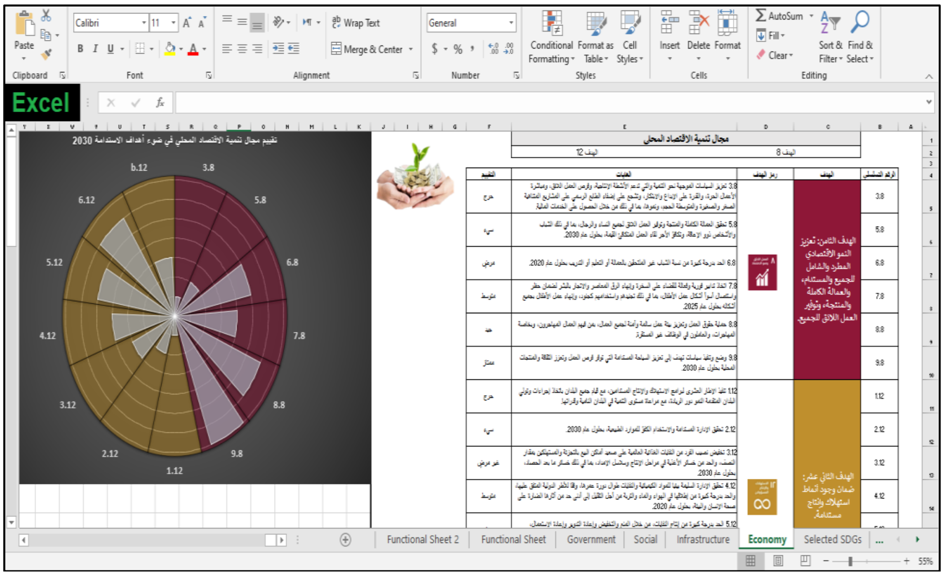

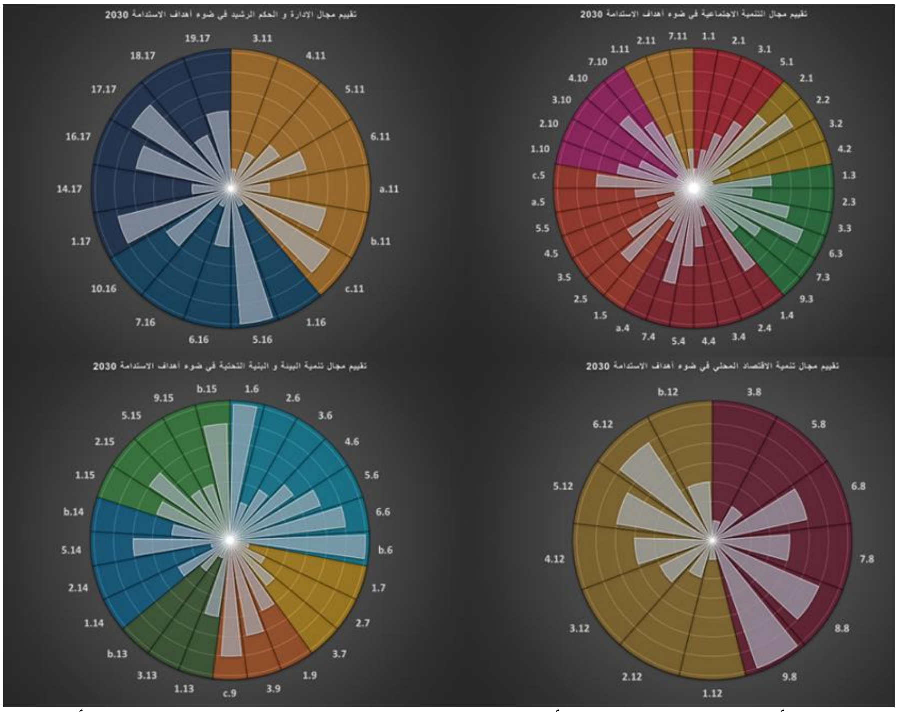

شكل (3): أداة زهرة تقييم غايات أهداف التنمية المستدامة في المجالات التنموية الأربعة.

شكل (4): آلية تصنيف أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها ضمن المجالات التنموية الأساسية

المرحلة الثانية: إلى أين نريد أن نتجه؟ الإطار التنموي

تتكون هذه المرحلة من خطوتين: أولاهما تحديد التوجهات الاستراتيجية للمجتمع، وتتمثل ثانيتهما في تحضير وثيقة الإطار التنموي. وخلال هذه المرحلة من عملية إعداد الخطة التنموية المحلية يجب أن تلعب أهداف التنمية المستدامة العالمية وغاياتها ومؤشراتها دوراً كبيراً في توجيه عملية التخطيط على مستوى الإطار التنموي، حيث إنه من المهم إدراك الكلمات المفتاحية التي تشكل الرؤية واستخدامها في عملية الترويج والتسويق لها للبقاء قريباً من الأهداف العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك استعمال الغايات العالمية في صياغة الأهداف التنموية المحلية لكي يصبح قياس الإنجاز المحلي على مستوى عالمي ممكن التحقيق، وبالتالي يمكن المقارنة مع دول أخرى وتحقيق تعاون وشراكات عالمية بشكل فعال. وتتمثل المخرجات الرئيسية لهذه الخطوة بما يلي:

- قائمة بالقضايا التنموية ذات الأولوية ضمن إطار الحاجات المحلية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030 بما يتوافق معها.
- رؤية التجمع السكاني وأهدافه التنموية ضمن إطار أهداف التنمية العالمية للتنمية المستدامة 2030.

بينما تتمثل الخطوة الثانية من هذه المرحلة في تحضير وثيقة الإطار التنموي والتي تتم عبر نشاط يتم خلاله تحديد وصياغة البرامج التنموية التي تهدف إلى تحديد التدخلات والمشاريع والأنشطة، ويتم استخدام مؤشرات القياس الخاصة بأهداف التنمية المستدامة لربط المؤشرات المحلية قدر الإمكان بالمؤشرات العالمية، وتطوير طرق قياس المؤشرات الخاصة بهذه البرامج بطرق قياس مؤشرات التنمية المستدامة العالمية وغاياتها على المستوى المحلي والوطني، مع وضع مؤشرات خاصة بالمستوى المحلي. وتتمثل المخرجات الرئيسية لهذه الخطوة بما يلي:

- قائمة بالبرامج التنموية للخطة الاستراتيجية المعدة ومؤشراتها التنموية في إطار مؤشرات الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030، وذلك بالاستعانة بملحق مؤشرات القياس الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.
- وثيقة الإطار التنموي للخطة الاستراتيجية في إطار الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030.
- تقديم ملخص حول المساهمة المتوقعة للخطة الاستراتيجية المعدة في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030 بناءً على تطوير وثيقة الإطار التنموي للخطة الاستراتيجية.

ومن أجل تطوير العمل في هذه المرحلة تمت إضافة أداة تحديد الإطار التنموي وذلك بالبناء على ما هو موجود في الدليل، حيث تم الاحتفاظ ببقاء المجالات التنموية الأربعة مشمولة مع القضايا التنموية ذات الأولوية وما يقابلها من أهداف تنموية مع إضافة خانة أخرى لتحديد ارتباط القضايا التنموية ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة، كما هو موضح في الجدول رقم (3).

جدول (3): أداة تحديد الإطار التنموي وارتباطه مع أهداف التنمية العالمية.

المجال	القضايا التنموية ذات الأولوية	الأهداف التنموية		أسماء البرامج التنموية	الكلفة التقديرية $
		الهدف التنموي للخطة	الارتباط بأهداف التنمية المستدامة 2030		
مجال البيئة والبنى التحتية					
مجال التنمية الاقتصادية					

المرحلة الثالثة: كيف نصل؟ خطط التنفيذ والمتابعة والتقييم

تعتبر هذه المرحلة مهمة جداً في عكس أهداف الاستدامة على أرض الواقع، وتقديمها بصيغة تطبيقية عملية ملموسة للمجتمع المحلي. وتتكون هذه المرحلة من خطوتين: أولاهما إعداد خطة التنفيذ ووصف مكونات البرامج، وثانيهما وضع خطة المتابعة والتقييم.

في الخطوة الأولى، يجب الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة المتضمنة في البرامج والمشاريع المقترحة، وذلك بهدف تتبع أهداف التنمية المستدامة في الخطة التنموية المحلية لكي يتم من خلالها رصد ووصف الأنشطة المحلية وأثرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أما في ثانيهما، وهي المتعلقة بالمتابعة والتقييم، فيتم خلالها مراجعة مؤشرات غايات أهداف التنمية المستدامة ومحاولة تفسيرها وقياسها من خلال مؤشرات على مستوى محلي.

من أجل ضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من ارتباط برامج/مشاريع الخطة الرباعية والخطة السنوية وبالأخص المحتملة منها بأهداف التنمية المستدامة، لابد من إعداد قائمة وتحضير خطابات نوايا وربطها بالتنمية المستدامة، كما يظهر في الجدول 4. كما يتم توصيف البرامج والمشاريع مع بيان صلتها بتحقيق أهداف التنمية والأجندات العالمية، كما يطهر في الجدول 5. وينتج عن ذلك ربط المشاريع/ مكونات البرامج السنوية بأهداف وغايات ومؤشرات التنمية المستدامة لكي يصبح بالإمكان تحليل الإنفاق المالي على أهداف التنمية المستدامة واستقطاب الدعم لها محلياً ووطنياً وعالمياً.

جدول (4): خطاب نوايا مقترح لجهة معينة مع توصيف برنامج/مشروع في ضوء أهداف الاستدامة (قائمة أصدقاء الاستدامة).

جهة صديقة محتملة لتبني أحد برامج الخطة	مجال اهتمامها من أهداف التنمية المستدامة	رقم واسم البرنامج في الخطة المراد تقديمه	التحضيرات اللازمة للتواصل مع تلك الجهة

جدول (5): نموذج وصف مكون برنامج/ مشروع.

اسم المشروع/مكون البرنامج				الرقم	اسم البرنامج
خلفية عن المشروع					مكان التنفيذ
					التاريخ
					مدة التنفيذ
أهداف المشروع	**الفئة المستهدفة**	**عدد المستفيدين**	**الأهداف التنموية (حسب الإطار)**	**رقم الهدف والغاية SDG**	**مؤشر الغاية المرتبط**
				مثال:11.7	عدد المستفيدين المتوقع موزعين حسب ذوي الإعاقة - نساء-

المرحلة الرابعة: ما يوصلنا؟ آليات التنفيذ

يعتبر إظهار الصبغة العالمية للخطة المحلية أمرا في غاية الأهمية، حيث إن مساهمة الخطة المحلية في تحقيقها يوفر لغة مشتركة مع الممولين الذين يهدفون إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية. ولضمان جوهر تبني أهداف التنمية المستدامة في إعداد الخطة، فإنه لا بد من التنويه المستمر لها في جميع مراحل الخطة، لذلك فالمقترح في نهاية وأثناء أنشطة هذه الخطوة هو التأكد من ربط نتائجها بالأهداف التنموية واحترام المبادئ الخاصة بالاستدامة في كافة الإجراءات.

وبناءً عليه تم إدراك الأهمية الكبيرة لهذه المرحلة ومدى جديتها، فهي بلا شك مرحلة ذات تأثير جوهري على الخطة الاستراتيجية وكلما وضع جهد أكبر في إعدادها وبالأخص في الجزئية المتعلقة ببناء الشراكات، فإن ذلك سيضمن تحقيقاً ناجحاً للخطة.

لم يتم اقتراح أدوات لهذه المرحلة بسبب ارتباطها بالمرحلة السابقة وبالتالي ستستند للأدوات التي اقترحت في المراحل السابقة، حيث من الضروري مراجعة خطاب النوايا ومراجعة قائمة أصدقاء التنمية وإدماجهم بمبادرات ترويج مكونات البرامج لدى القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المحلي والدولي في إطار الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بما يساهم في حشد الموارد وبناء الشركات.

المرحلة الخامسة: هل وصلنا؟ تقييم وإعداد الخطة السنوية القادمة

تعد هذه المرحلة حلقة الوصل ما بين نهاية العمل في خطة سنوية معينة والبدء بخطة سنوية جديدة، وينبغي إدراك ما تم تحقيقه أيضاً على مستوى أهداف التنمية العالمية.

الحالة الدراسية

أراد الباحثون نقل المنهجية المقدمة لتكييف أهداف التنمية المستدامة في السياق الفلسطيني من الحيز النظري إلى العملي، وذلك من خلال العمل على حالة دراسية لإحدى المدن الفلسطينية، وتطبيق جميع الأدوات التي تم اقتراحها فيها، وقد تم اختيار مدينة نابلس لتكون هي الحالة التجريبية للأدوات والمنهجية المقترحة في هذه الدراسة، وذلك لعدة أسباب، أهمها أن بلدية نابلس قد أنجزت مؤخراً خطتها الاستراتيجية، والتي تم خلالها صياغة رؤية للمدينة وقضاياها التنموية ذات الأولوية وما تحويه من أهداف تنموية، بالإضافة إلى البرامج والمشاريع المنبثقة عن تلك الرؤية والأهداف، وبالتالي يمكن العمل على هذه الخطة الاستراتيجية وهي لا تزال نسبياً في مهدها من أجل مواءمتها بأهداف التنمية المستدامة 2030.

تم بدء العمل على هذه الحالة الدراسية بالتنسيق مع وزارة الحكم المحلي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، بالإضافة إلى الهيئة المحلية (بلدية نابلس)، وقد تم عقد عدة اجتماعات في وحدة التخطيط الاستراتيجي في البلدية تم خلالها تقديم نظرة شاملة لأهداف التنمية العالمية وأهمية توطينها وطرق القيام بذلك، وتم خلال هذه اللقاءات أيضاً الحديث عن تحديات خاصة بالبيئة الفلسطينية بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص وذلك فيما يتعلق بتوطين الأجندات العالمية،

وأهمية الدور الذي يمكن للهيئة المحلية القيام به في توطين تلك الأجندات بما يصب بمصلحة سكان المدينة. كما تم أيضا خلال هذه اللقاءات الافتتاحية وما تلاها تقديم رؤى وموارد لورش العمل التي تم عقدها من أجل تعزيز قدرات البلدية على مواءمة خطتها الاستراتيجية ومخرجاتها مع أهداف التنمية المستدامة، وخلال هذه اللقاءات تمت ملاحظة أن مدى معرفة قسم التخطيط في البلدية بأهداف الاستدامة محدودة نسبيا، كما أن هناك عددا قليلا من الأفراد في المجلس البلدي على دراية بتلك الأهداف، وبالتالي هذا يمثل عائقا رئيسا أمام استراتيجية التوطين، بالإضافة إلى وجود عوائق أخرى ذكرها أصحاب العلاقة في البلدية كنقص الموارد المالية وضعف التنسيق بين أصحاب المصلحة على المستوى المحلي وخاصة مع القطاع الخاص، لذلك كان التدخل الأول متمثلا بعقد ورش تدريبية تهدف بالدرجة الأولى إلى إكساب كوادر البلدية خبرة حقيقية في تكييف العمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتي تم فيها استخدام الأداة رقم 1 لتحديد أصحاب العلاقة وارتباطهم بأهداف التنمية المستدامة ولزيادة وعيهم بها، وقد تم تنسيق ثلاث ورش عمل لموظفي البلدية وبعض أصحاب المصلحة الشركاء لهم، من أجل تحسين وعيهم بالأجندة العالمية بشكل عام وأهداف الاستدامة بشكل خاص، ومن أجل رفع قدراتهم أيضاً في تنفيذ تلك المبادرات العالمية على المستوى المحلي.

وقد عرض الباحثون في ورشات العمل التي عقدت المنهجية المقترحة في هذه الدراسة وأدواتها، وكيف أن استراتيجية التوطين ستعتمد بالدرجة الأولى على تطوير دليل التخطيط الاستراتيجي الحالي ليكون قادراً بأدوات جديدة على تقييم وتقديم أهداف الاستدامة في مراحلها المختلفة وفي مخرجاتها سواء كخطط تنفيذية أو متابعة وتقييم، وتم الأخذ بعين الاعتبار أن تكون المواد التدريبية المقدمة في الورشات مفهومة وبسيطة وتفاعلية ومؤثرة، وذلك لتسهيل تدريب كوادر الهيئة المحلية على طرق تكييف أهداف التنمية المستدامة وقياسها محلياً.

واشتملت الورشات على استعراض وتحديد مواطن الضعف في الدليل الحالي، وبالأخص في قدرة الدليل على إدارة الصراع بين الأطراف المختلفة، و إمكانيته في قياس المؤشرات العالمية محلياً، بل وحتى في تقديمها، ولذلك فقد تم استخدام الأدوات المقترحة في الدليل وتطبيقها لتلبية الحاجة إلى إعادة صياغة الخطة التنموية الاستراتيجية للمدينة حتى 2022 بالصيغة العالمية، والتي تمت بداية من خلال تطبيق الأداة رقم 2 الخاصة بتحديد جذور القضايا وتحديد الأسباب الكامنة وراءها، ثم تم استخدام الأداة رقم 3 (زهرة التقييم) لتحديد تشخيص شامل للقطاعات التنموية في مدينة نابلس ضمن الصبغة والقالب العالمي (ملحق 2)، وبناء على ذلك تم استخدام الأداة رقم 4 من أجل تحديد الإطار التنموي وثم التعديل على صياغة رؤية الخطة وقضاياها وأهدافها لتكون بنكهة عالمية متماشية مع أهداف التنمية المستدامة. ومن أجل تقديم آليات تنفيذ ومتابعة حقيقية تهدف إلى توطين الأهداف العالمية في استراتيجية عمل الهيئة المحلية، فقد تم فحص تطابق الرؤية مع أهداف التنمية المستدامة العالمية (الشكل 5).

شكل (5): نتائج مدى تطابق الرؤية مع الأهداف العالمية.

بعد تحليل الرؤية تبين أن الرؤية بعباراتها تصب في الأهداف التنموية للاستدامة رقم 8 و11 بشكل واضح ومباشر، أما باقي الأهداف فلها علاقة بصياغة الرؤية بطريقة غير مباشرة.

وبناء على ذلك فقد تمت إعادة صياغة الخطة، حيث تمت دراسة المجالات التنموية الرئيسية الأربع الواردة في الدليل الأساسي وإعادة صياغة قضايا تلك المجالات لتشكل ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالأهداف العالمية، فمثلاً في الخطة الحالية كان هنالك قضية "محدودية مصادر الطاقة في المدينة لتلبية احتياجاتها"، ولذلك تمت إعادة صياغة تلك القضية لتكون "السعي للحصول على الطاقة من المصادر المختلفة، الحديثة والتقليدية، لتلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية للمدينة"، وقد أدت هذه التدخلات إلى ربط قضايا المجالات التنموية الأربع بالأهداف العالمية، أما فيما يتعلق بإعادة صياغة الأهداف، فقد تمت بنفس الأسلوب، ويوضح الشكل رقم (6) تداخل المجالات التنموية مع أهداف التنمية المستدامة بعد إجراء كل تلك التغييرات في الصياغة:

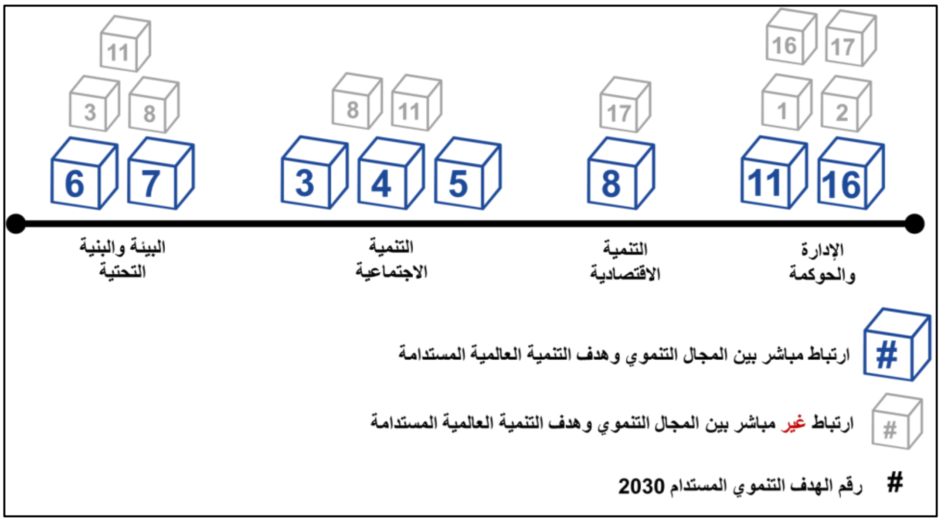

شكل (6): ارتباط المجالات التنموية مع أهداف التنمية المستدامة.

عند تحليل المجالات التنموية وفحص مدى تطابقها مع الأهداف العالمية تبين ما يلي:

1. البيئة والبنية التحتية تتوافق بشكل مباشر مع الأهداف 6، 7 وبشكل غير مباشر مع الأهداف 3، 8، 11
2. التنمية الاجتماعية تتوافق بشكل مباشر مع الأهداف 3، 4، 5 وبشكل غير مباشر مع الأهداف 8، 11
3. التنمية الاقتصادية تتوافق بشكل مباشر مع الهدف 8 وبشكل غير مباشر مع الأهداف 1، و2، 11، 16، 17
4. الإدارة والحوكمة تتوافق بشكل مباشر مع الأهداف 11، 16 وبشكل غير مباشر مع الهدف 17

أما فيما يتعلق بتقديم آليات تنفيذ ومتابعة توطين الأهداف العالمية في استراتيجية الهيئة المحلية، فقد تم التعديل على البرامج التنموية ومشاريعها وإضافة عدد من مؤشرات التنمية العالمية للقياس، وفي المحصلة توزعت المشاريع المقترحة على الأهداف العالمية كما هو موضح في الشكل رقم (7) أدناه. وتم تطبيق كل من أداة تقييم مستوى الإنجاز السنوي وأداة تقييم مستوى التقدم في الخطة التنموية الاستراتيجية لمدينة نابلس.

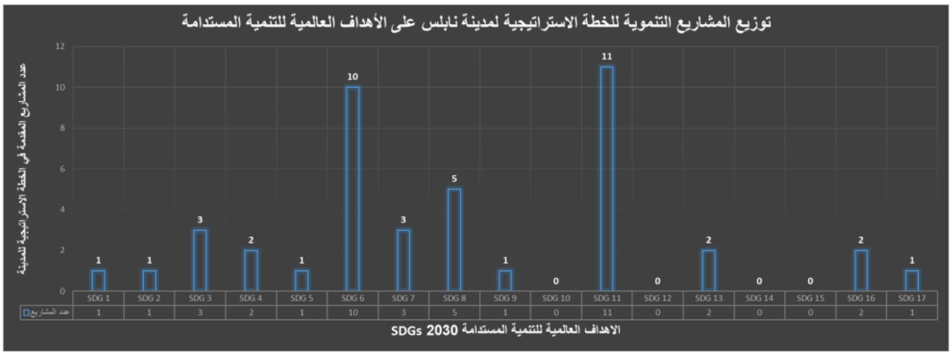

شكل (7): توزيع المشاريع المقترحة مع الأهداف العالمية.

ومن الجدير بالذكر أنه عند تحليل برامج/مشاريع الخطة الاستراتيجية تبين أن النسبة الأكبر من المشاريع تهدف إلى تسليط الضوء على الهدف التنموي رقم "11" والمتعلق بالمدن المستدامة، يليها الهدف رقم "6" والمتعلق بالمياه النظيفة والصرف الصحي، والهدف رقم "8" المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، وهذا أيضاً انعكس في الرؤية العامة للمدينة وهي: " نابلس بأهلها: للاقتصاد عاصمة، للعلم حاضنة، للصمود وطن، وللعراقة عنوان".

وعلى الرغم من التقدم المنجز في رفع الوعي العام حول أهداف التنمية المستدامة والتعديلات المعتبرة التي أجريت في بنية القضايا والأهداف، إلا أن قياس الأنشطة المحلية من خلال مؤشرات القياس المرتبطة بالأهداف والغايات العالمية شكل التحدي الأكبر خلال العمل على توطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، حيث وجد المشاركون صعوبات كبيرة في إيجاد التوافق بين طرق القياس على المستوى المحلي والمستوى العالمي حيث يصعب في كثير من الأحيان تفسير المؤشرات العالمية على المستوى المحلي أو في أحيان كثيرة تكون البيانات التي يتطلبها المؤشر العالمي غير متوفرة على مستوى محلي، مما شكل عائقاً حقيقياً في بناء خطط المتابعة والتقييم.

التوصيات

في ضوء ما تم تقديمه من مقترحات لأدوات توطين أهداف التنمية المستدامة في التخطيط التنموي المحلي، وما أظهره تطبيق تلك على الحالة الدراسية، يوصي بما يلي:

- ضرورة رفع الوعي العام لدى موظفي الهيئات المحلية وصناع القرار بشكل أساسي، بما ينعكس إيجاباً على وعي المواطنين، وبذلك تصبح إمكانية تطبيق أهداف التنمية المستدامة وقياسها على المستوى المحلي عالية بما يمكن صناع القرار من تحقيق التخاطب الفعال مع الشركاء المحليين والدوليين بلغة عالمية مشتركة، ويعتبر ذلك متطلباً هاماً لاستخدام الأدوات المقترحة حيث انها تعتمد على تقييمات المواطنين لأهداف وغايات التنمية المستدامة.

- ضرورة إشراك أصحاب العلاقة في عملية التخطيط بشكل أوسع بما يدعم زيادة الوعي ويساهم في التنفيذ الفعال لما ورد من أدوات، وبالتالي يمكن البناء على ذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنفيذ الجيد للمشاريع وعدم هدر الموارد.
- من الضروري تحقيق المواءمة بين أي أنشطة تنموية محلية مقترحة مع أهداف التنمية المستدامة العالمية بما ينعكس وبكل تأكيد بشكل إيجابي على المجتمعات المحلية والعالمية، ويعزز فكرة الانتماء للكوكب، ويساهم بدوره في توحيد الجهود البشرية لمصلحة الجميع.
- يمكن أن تتم عملية تطوير أدوات جديدة لتنسجم مع أهداف التنمية العالمية المستدامة التي يتم وضعها ضمن الأجندات الحديثة، حيث إن عملية التطوير لا تقتصر على زمان أو مكان محدد وهي عملية مستمرة باستمرار التطور البشري.
- يعتبر حشد الجهود ومن ثم رصد الموارد من العناصر الأساسية التي يجب اتباعها في سبيل توطين أهداف التنمية المستدامة، حيث إن معظم أهداف الأجندات العالمية للتنمية المستدامة تركز بالدرجة الأولى على توجيه الأنشطة وبناء السياسات، وبالتالي فإن تحقيقها يستلزم بالأساس تركيز الجهود وبناء عقلية سياسية منفتحة، ويمكن تحقيق ذلك بالوعي ومعرفة ما يجب القيام به لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ضرورة عقد الشراكات والاتفاقيات والتعاون مع القطاع الخاص والذي بدوره سيوفر جزء من الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تفعيل وحدات التخطيط في البلديات وإعادة هيكلتها بما يتناسب مع المتطلبات العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- عقد دورات تهدف إلى رفع كفاءة الكادر العامل في البلديات بما يخص التنمية المستدامة.
- تشكيل مجلس استشاري للبلديات ولجان تقوم بمراجعة تحقيق الأهداف وإعطاء التغذية الراجعة وتقييم مدى الالتزام والتطبيق لهذه الأهداف.
- ضرورة تطوير دليل التخطيط التنموي الإستراتيجي المحلي بحيث يأخذ بعين الاعتبار الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

وفي الختام، يعتبر يؤكد الباحثون على أن تحقيق المواءمة بين الأنشطة التنموية المحلية وأهداف التنمية المستدامة العالمية يعتبر أمراً في غاية الأهمية، أي أن الربط بين المحلي والعالمي في التنمية الذي تلخصه العبارة المشهورة "Think Globally, Act Locally" أصبح ضرورياً لتعزيز التكاتف والسلام العالمي، ليس فقط ذلك السلام ما بين الدول، بل والسلام مع الأرض ومواردها.

References

- AHDR- Arab Human Development Report. *About the Arab Development Reports*. www.arab-hr.org
- Britannica, The Editors of Encyclopaedia. (2021). United Nations Conference on Environment and Development. *Britannica.*
- Brundtland Commission. (1987). *Our Common Future*. United Nations.
- Essam Eddin Al-Rajhi. (2018). The Role of Local Authority in Achieving Sustainable Development. Noon Post. March 10. Retrieved September 29, 2021. https://www.noonpost.com/content/22408
- First Voluntary National Review on Monitoring and Implementing the Sustainable Development Plan. (2030). State of Palestine 2018.
- Gaigbe-Togbe, Victor. (2015). The impact of socio-economic inequalities on early childhood survival: Results from the demographic and health surveys.
- Grubler, Arnulf . & David, Fisk. (2014). *Energizing Sustainable Cities: Assessing Urban Energy.* Routledge.
- Kamal Ferhatiya. (2018). Sustainable Development. Journal of the Researcher Researcher for Legal and Political Studies 19.
- Krantz, Venus. & Sara Gustafsson. (2021). Localizing the sustainable development goals through an integrated approach in municipalities: early experiences from a Swedish forerunner. *Journal of Environmental Planning and Management* 21.
- MDG Gap Task Force. (2015). *Taking Stock of the Global Partnership for Development.* New York: United Nations.
- Ministry of Local Government. (2013). Urban Planning Guide: General Administration for Urban Planning and Organization, Ramallah.

- Ministry of Local Government. (2017). Local Development Planning Guide.
- Ministry of Local Government. (2021). About the Ministry. Retrieved September 30, 2021. https://www.molg.pna.ps/ar/articles/15807/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9
- Oosterhof, Pytrik Dieuwke. (2018). Localizing the Sustainable Development Goals to Accelerate Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development. *The Asian Development Bank* 14.
- Orimoogunje, Oluwagbenga O. I., Sa Adegboyega, Oo Banjo, & Oa Funmilayo. (2011). Population growth: implications for environmental sustainability. *IFE PsychologIA: An International Journal.*
- Palestinian Central Bureau of Statistics. (2020). "Statistical Report on Sustainable Development Goals."
- Press Release on the occasion of Arab Housing Day. October 2, 2018. Retrieved September 30, 2021. https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar
- Reddy, P S. (2016). Localising the sustainable development goals (SDGs) : the role of local government in context. *African Journal of Public Affairs. Volume 9, Number 2* 15.
- Sufian Abu Samra. (2006). The Role of Municipalities and Local Authorities in Community Development. Proceedings of the Development and Reconstruction Conference of the Gaza Strip after the Israeli Withdrawal. Gaza, Palestine: Islamic University of Gaza - College of Commerce. 1205-1228.
- UN-DESA. (2015). *Sustainable Development Knowledge Platform.* Department of Economic and Social Affairs. Accessed September 2021. https://web.archive.org/web/20180912135530/https://sustainabledevelopment.un.org/frameworks.

- UN-DESA. (2018). *World Urbanization Prospects: The 2018 Revision.* Department of Economic and Social Affairs, Population Division, United Nations .
- UN-DESA. (2019). *World Population Prospects 2019: Ten Key Findings*. Department of Economic and Social Affairs, Population Division, United Nations.
- UN-HABITAT. (2011). *Global Report on Human Settlements 2011: Cities and Climate Change.* UN-HABITAT.
- United Nations. (2015). *Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development.* United Nations.
- Valencia, Sandra C., David Simon, Sylvia Croese, Joakim Nordqvist, Michael Oloko, Tarun Sharma, Nick Taylor Buck, and Ileana Versace. (2019). Adapting the Sustainable Development Goals and the New Urban Agenda to the city level: Initial reflections from a comparative research project. *International Journal of Urban Sustainable Development* 4-23.

ملحق (1)

الأدوات المتوفرة في دليل التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية

أدوات التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية

الأداة رقم (٦): أصحاب العلاقة

٦,١ تحليل أصحاب العلاقة

الرقم	صاحب/ة العلاقة (المؤسسة/الفرد)	وصف لمصالحه/ا الرئيسية المتأثرة بعملية ومخرجات التخطيط ١	مرحلة إشراكه/ا في عملية التخطيط والتنفيذ٢	نوع (آلية) المشاركة في العملية٣
١		- -	- -	- -
٢		- -	- -	- -
٣		- -	- -	- -

١- لوصف المصالح المتأثرة بعملية التخطيط ومخرجاتها يمكن الاسترشاد بالنقاط التالية:

- فائدة أو فوائد عملية التخطيط ومخرجاتها لصاحب العلاقة
- التغييرات التي قد تفرضها الخطة على صاحب المصلحة
- مخرجات الخطة التي ربما تتسبب له بأذى أو تعارض مصالحه

٢- مراحل عملية التخطيط:

المرحلة الأولى: مرحلة التنظيم والتحليل
المرحلة الثانية: مرحلة الإطار التنموي
المرحلة الثالثة: مرحلة وضع خطط التنفيذ والمتابعة والتقييم
المرحلة الرابعة: مرحلة التنفيذ
المرحلة الخامسة: مرحلة المتابعة والتقييم

٣- نوع المشاركة:

- مشاركة معلومات في اتجاه واحد (إخبار)
- مشاركة معلومات باتجاهين (تشاور)
- تمكين (المشاركة في صنع القرار)
- تعاون (المساهمة بالجهد/المال لتنفيذ بعض مكونات البرامج/المشاريع)

شكل (م1): أداة تحديد أصحاب العلاقة في دليل التخطيط التنموي.

أدوات التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية

٨,٣ تحليل جذور القضايا وأثرها على النوع الاجتماعي (والشباب والاطفال وذوي الاحتياجات الخاصة) والبيئة (والتغير المناخي)

المجال التنموي	القضية التنموية	جذور (اسباب/ مسببات القضية)	أثر القضية السلبي في حال عدم التعامل معها خاصة على على النوع الاجتماعي (والشباب والاطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والبيئة (والتغير المناخي)	أثر القضية الايجابي في حال التعامل معها خاصة على النوع الاجتماعي (والشباب والاطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والبيئة (والتغير المناخي)
مجال البيئة والبنى التحتية				
مجال تنمية الاقتصاد المحلي				
مجال التنمية الاجتماعية				
مجال الإدارة والحكم الرشيد				

شكل (م2): أداة تحليل جذور القضايا في دليل التخطيط التنموي.

المجالات التنموية الرئيسية	القضايا التنموية الاساسية ذات الاولوية	الاهداف التنموية	اسماء (عناوين) البرامج التنموية	التكلفة التقديرية $
مجال البيئة والبنى التحتية				
مجال تنمية الاقتصاد المحلي				
مجال التنمية الاجتماعية				
مجال الادارة والحكم الرشيد				

شكل (م3): أداة تحديد الإطار التنموي في دليل التخطيط التنموي.

أدوات التخطيط التنموي المحلي للمدن والبلدات الفلسطينية

الأداة رقم (١٥): وصف مكونات البرامج/المشاريع

١٥,١ نموذج وصف مكون برنامج/مشروع

ملخص مكون برنامج/مشروع			
اسم مكون البرنامج/المشروع:	الرقم:	البرنامج:	
خلفية عن مكون البرنامج/المشروع			**مكان التنفيذ**
من المهم الإشارة إلى الأمور التالية: • خلفية تاريخية حول القضية التي سيعمل عليها مكون البرنامج/المشروع • ذكر أسباب المشكلة، ومن ثم الوصول إلى القضية التنموية التي سيعالجها مكون البرنامج/المشروع • الفئات المستهدفة من مكون البرنامج/المشروع، وكيفية الاستفادة منه بشكل عام • البعد المكاني للقضية التي سيعالجها المشروع، للمشاريع ذات الطابع المكاني • الأثر المتوقع من مكون البرنامج/المشروع (بشكل عام ومجمل)			 **التاريخ المتوقع للبدء بالتنفيذ** **مدة التنفيذ**
أهداف مكون البرنامج/المشروع	**الفئة/ات المستهدفة (مرأة، شباب، فئات مهمشة، ... الخ)**	**عدد المستفيدين المتوقع**	**الأهداف التنموية التي يعمل على تحقيقها (اهداف الاطار التنموي)**
	حسب طبيعة مكون البرنامج/المشروع (يتم ذكر الفئات المستهدفة وكيف سيخدمها مكون البرنامج/المشروع)		

شكل (م4): نموذج وصف مكون برنامج/ مشروع.

الأداة رقم (٢٣): المتابعة والتقييم

٢٣,١ متابعة تنفيذ الخطة السنوية لعام ما

المجال التنموي	اسم البرنامج	اسم مكون البرنامج/ المشروع	رقم مكون البرنامج/المشروع	حالة المشروع (منفذ كلي، منفذ جزئي، قيد التنفيذ، ملغي، تم توقيفه)	نسبة التنفيذ للمشاريع المنفذة بشكل جزئي او قيد التنفيذ	اسباب عدم التنفيذ بحسب الخطة السنوية أو بشكل مسبق أو الالغاء أوالتوقيف أو الاضافة	التكلفة التقديرية X ‎$١٠٠٠
مجال البيئة والبنى التحتية							
مجال تنمية الاقتصاد المحلي							
مجال التنمية الاجتماعية							
مجال الإدارة والحكم الرشيد							

شكل (م5): أداة تقييم مستوى الإنجاز السنوي.

٢٣,٢ ملخص تقييم مستوى الانجاز

البرنامج	مؤشرات القياس	القيمة الحالية للمؤشر (في بداية العام)	القيمة المنشودة للمؤشر (حتى نهاية العام نفسه)	نسبة الانجاز من القيمة المنشودة خلال العام	الأسباب في حال عدم تحقيق تقدم في المؤشر او تحقيق تقدم جزئي	التوصيات
ملخص تقييم مستوى الانجاز للعام						
مجال البيئة والبنى التحتية						
مجال تنمية الاقتصاد المحلي						
مجال التنمية الاجتماعية						
مجال الإدارة والحكم الرشيد						

شكل (م6): أداة تقييم مستوى التقدم في الخطة التنموية الاستراتيجية.

الملحق (2)
مثال على استخدام زهرة التقييم في الحالة الدراسية - نابلس

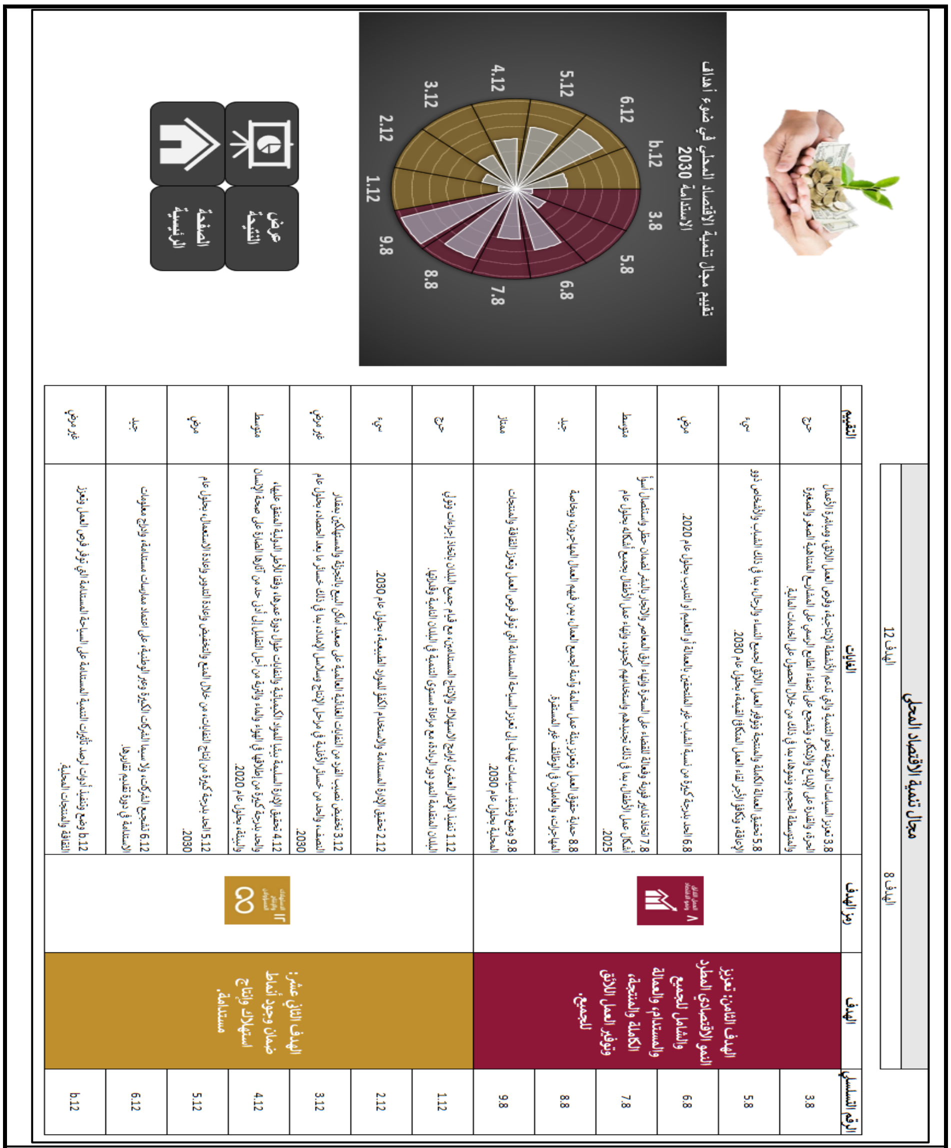

الرقم التسلسلي	الهدف	رمز الهدف	الغايات	التقييم
3.8	الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.	8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد	3.8 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريـع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية.	حرج
5.8			5.8 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030.	سيء
6.8			6.8 الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020.	مرضٍ
7.8			7.8 اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.	متوسط
8.8			8.8 حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة.	جيد
9.8			9.8 وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030.	ممتاز
1.12	الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.	12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	1.12 تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها.	حرج
2.12			2.12 تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030.	سيء
3.12			3.12 تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030.	غير مرضٍ
4.12			4.12 تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020.	متوسط
5.12			5.12 الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030.	مرضٍ
6.12			6.12 تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها.	جيد
b.12			b.12 وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية.	غير مرضٍ

شكل (م7): صفحة تقييم مجال تنمية الاقتصاد المحلي.

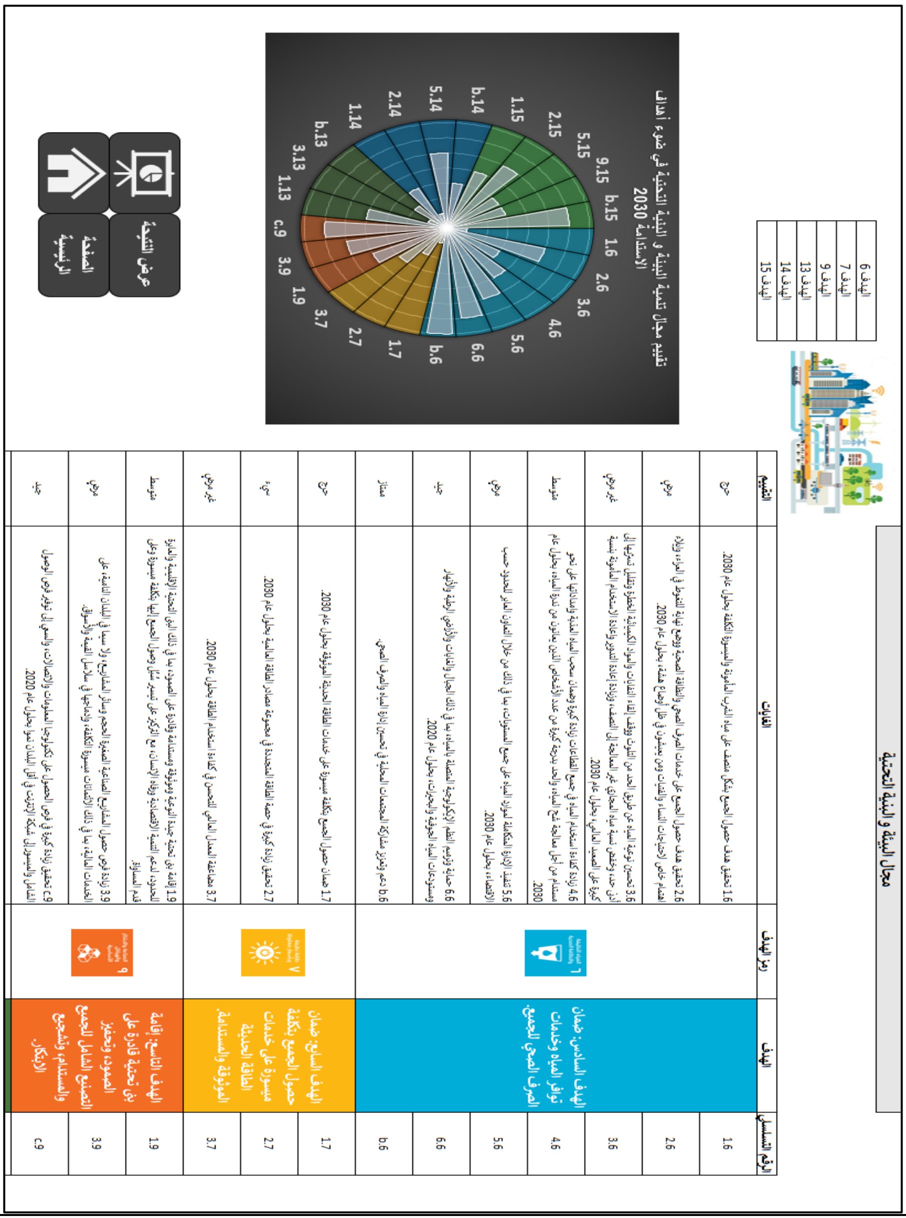

الرقم التسلسلي	الهدف	رمز الهدف	الغايات	التقييم
1.6	الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.	٦	1.6 تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030.	حرج
2.6			2.6 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.	مرضي
3.6			3.6 تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030.	غير مرضي
4.6			4.6 زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030.	متوسط
5.6			5.6 تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030.	مرضي
6.6			6.6 حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2020.	جيد
b.6			b.6 دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.	ممتاز
1.7	الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.	٧	1.7 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030.	حرج
2.7			2.7 تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030.	سيء
3.7			3.7 مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030.	غير مرضي
1.9	الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.	٩	1.9 إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.	متوسط
3.9			3.9 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.	مرضي
c.9			c.9 تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020.	جيد

شكل (م8): صفحة تقييم مجال البيئة والبنية التحتية.

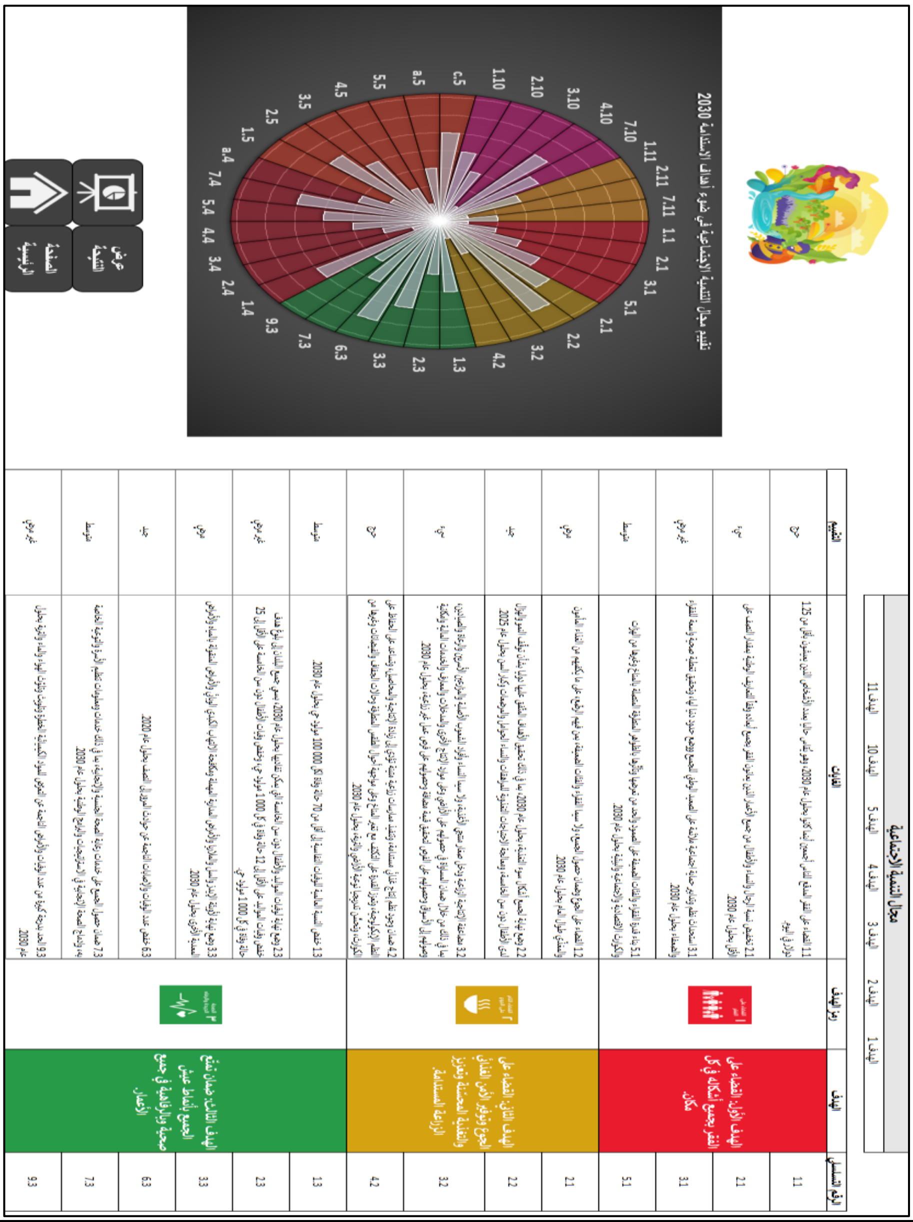

شكل (م9): صفحة تقييم مجال التنمية الاجتماعية.

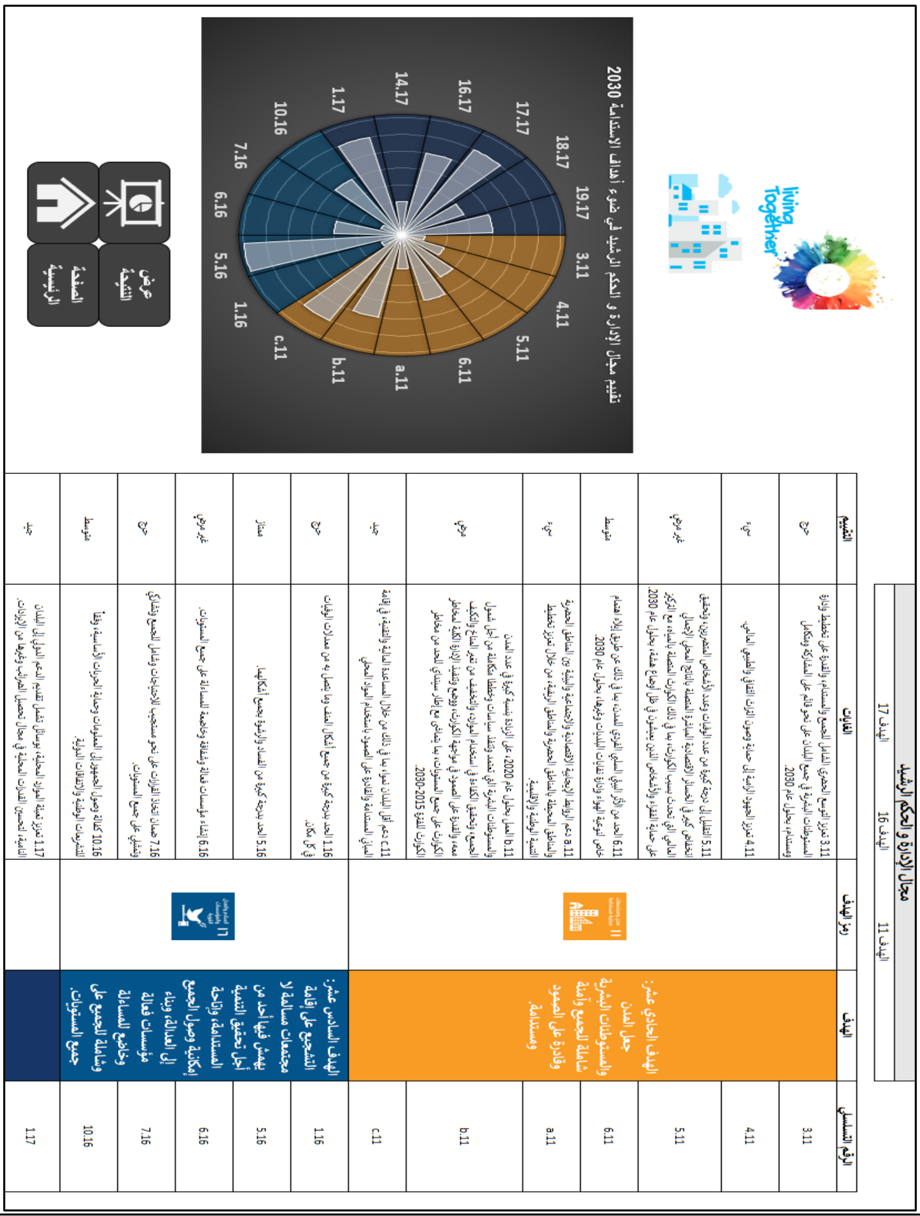

شكل (م10): صفحة تقييم مجال الإدارة والحكم الرشيد.

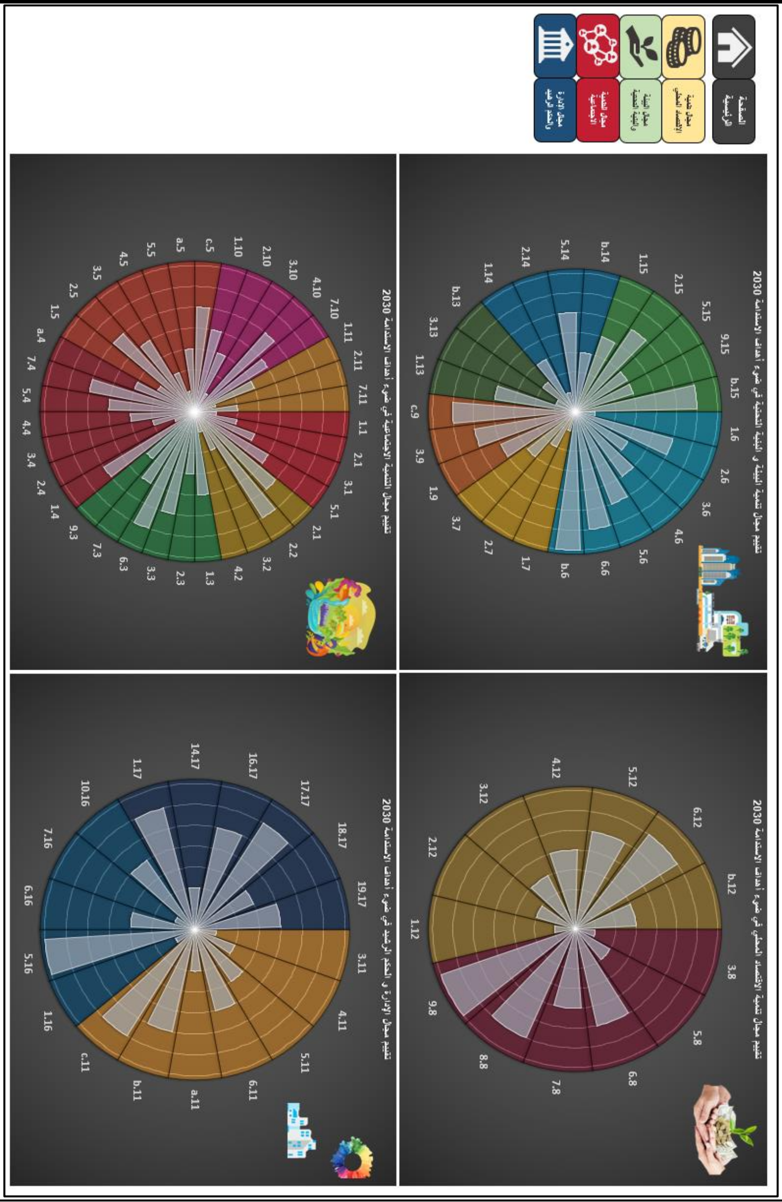

شكل (م11): صفحة نتائج زهرة التقييم للمجالات الأربع.